

بحثاً عن القراصنة

لبنان ترانزيت

نهب آثار الشرق ليس عملية تعود إلى عقود مضت. في القرن العشرين، كان لبنان وسوريا محط اهتمام الفرنسيين، واستقر الوضع في العراق لصالح البريطانيين بعد هزيمة ألمانيا في الحربين العالميتين. لكن هذه العمليات تسارعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، خصوصاً في البلدان التي تتعرض لخضات سياسية وأمنية. وهذا ما حدث في اليمن مثلاً، إضافة إلى أن العراق يُعتبر نموذجاً صارخاً، إذ شهد عمليات نهب منظمة على جميع الأصعدة، وتحديداً بعد الاحتلال الأميركي.

خلال سنوات الحرب السورية، مثل لبنان - ولا يزال - حلقة وصل رئيسية بين سارقي الآثار السورية وبين السوق العالمية. بعض جامعي الآثار الذين فضّلوا عدم الكشف عن أسمائهم أكدوا لـ «الأخبار» أن بعض التجار اللبنانيين اليد الطولى في إدخال المسروقات إلى لبنان، والتحضير لنقلها إلى الأسواق الأوروبية والأميركية. وكان لافتاً خلال السنوات الثلاث الماضية انتقال العديد من خبراء الآثار الأجانب والعاملين المختصين في دور المزادات العالمية إلى لبنان، لمعاينة المسروقات وتفحصها قبل نقلها للبيع في الخارج.

لا يستغرب هؤلاء المهتمون «سهولة» النقل في بلد تدخل إليه كميات هائلة من السلاح عبر البحر من دون علم المسؤولين ولا البواخر العسكرية الأجنبية المرابطة على شواطئ البحر المتوسط. هكذا، يصبح إدخال مئات القطع الأثرية السورية المنهوبة إلى لبنان، وخروجها بسهولة، أمراً «طبيعياً». ويرى هؤلاء أن التجار اللبنانيين يتفوقون على الأتراك في نقل وبيع الآثار السورية المنهوبة. ورغم أن القسم الأكبر من آثار المتاحف السورية تمت المحافظة عليه باستثناء بعض المتاحف الصغيرة في المناطق النائية، إلا أنه من المؤكد أن المواقع الأثرية المهمة التي جرى الحفر فيها بصورة غير شرعية، وبإشراف خبراء أجانب أتوا عبر الحدود المفتوحة من تركيا، هي المصدر الأساسي للآثار السورية التي تعرض للبيع منذ ثلاث سنوات تقريباً في المزادات العالمية.

التأكد من تفاصيلها (انظر الكادر)؟ عادةً، تجد هذه القطع طريقها إلى المزادات بواسطة اختراع اسم وهمي لأصحابها. وتعمد كاتالوجات الدور العالمية، وبصورة خاصة الفرنسية، إلى ذكر هوية صاحب القطعة المعروضة على أنه «السيد أكس» أو النبيلة الألمانية السيدة «كان»... وهذا تحديداً ما قامت به «بونهامز» مع القطعة الأشورية المهمة حين لم تحدد صاحبها على الإطلاق. ورغم إصدار «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة» (اليونسكو) قانوناً في 1970 يقضي بتحريم تجارة الآثار المنهوبة واقتنائها، يعتمد التجار ودور المزادات العالمية إلى التحايل عليه. من المعروف أن معظم الحكومات وناثق وصوراً للأعمال الأثرية الموجودة في متاحفها، ما يصعب عملية بيع عمل مسروق من متحف في مزاد علني. لكن بعض المسروقات من المتاحف تجد طريقها للبيع مباشرة وبأسعار منخفضة إلى هواة اقتناء آثار يعرضونها في منازلهم. لا شك في أن حملة الضغط التي قادتها «مؤسسة سعادة للثقافة» أثرت بشكل كبير على «بونهامز» ودفعتها إلى اتخاذ قرار مفاجئ بسحب القطعة موضوع الخلاف من المزاد الذي كان مقرراً في 3 نيسان (أبريل) ضمن مجموعة منوعة من القطع الأخرى. في نهاية الأسبوع الماضي، بدأت علامات استفهام عدة تُرسم حول القطعة الأثرية الأشورية، وفق ما أكد مدير المكتب الإعلامي لـ «بونهامز»، جوليان روب، في اتصال مع «الأخبار». روب الذي رفض الإفصاح عن طبيعة الشكوك التي ظهرت، أوضح أنها عادة ما تكون «مخاوف من أن تكون القطعة مسروقة أو مزيفة، أو هناك خطأ ما في أوراقها الثبوتية». في هذه الحالات، قال روب إن «بونهامز» تعتمد إلى

لبنان حلقة وصل رئيسية بين سارقي الآثار السورية وبين السوق العالمية

سحب القطع من العرض «إلى حين اتضح معالم القصة»، مشيراً إلى أنه في سبيل هذه الغاية، يُستعان بجهات مختلفة على رأسها «جهاز الإنتربول، والشرطة البريطانية، وحكومات الدول التي تعود إليها القطع الأثرية، وخبراء فن واثار». ولفت روب إلى أنه يعمل لدى «بونهامز» منذ عشر سنوات، وخلال هذه الفترة «صادفت حالتين مشابهتين، تبين أنهما مسروقتان، قبل أن نعيد واحدة إلى إيطاليا والثانية إلى مصر». وفي سياق الحديث عن القطع الفنية المزورة التي ينجح أصحابها في خداع المتاحف ودور المزادات العالمية، سلط روب الضوء على حادثة شهيرة جداً تتعلق بعائلة «غراينهاغ». عام 2007، أُلقت الشرطة البريطانية القبض على أفراد من عائلة «غراينهاغ»، بعد اعتراف الأم (أوليف) والأب (جورج) والابن (شون) ببيع قطع مزورة. يومها، نقلت صحيفة «التيلغراف» عن أوليف وجورج غرينهاغ اعترافهما أمام المحكمة بأنهما كان يعلمان أن تمثال الأميرة الفرعونية «امارنا» مزور يوم باعاه باكثر من 800 ألف دولار أميركي لمجلس مقاطعة مدينة بولتون عام 2003. اعتراف الخنائي الثماني، جاء بعد إقرار ابنهما شون (1961) بالتهمة نفسها في جلسة استماع سابقة أمام المحكمة، ليصدر بحقه حكم في تشرين الثاني (نوفمبر) 2007 بالسجن أربع سنوات وثمانية أشهر بعد التأكد من نجاحه على مدى 17 عاماً (1989 - 2006) في صنع قطع فنية مزيفة، وفي خداع «المتحف البريطاني»، و«متحف فان غوخ»، و«مؤسسة هنري مور»، فضلاً عن عدد كبير من المعارض الأميركية. روب لا يستطيع تحديد المدة التي سيستغرقها التحقيق في صحة الشكوك التي تدور حول القطعة الأثرية الأشورية، لأن المسألة مرتبطة بعوامل مختلفة: «التحقيقات قد تنتهي قريباً أو قد تستغرق سنوات».

الحظ شاء أن يُنقذ تمثال الملك الأشوري من البيع في لندن أول من أمس، بعد الضغط الكبير الذي مارسته «مؤسسة سعادة للثقافة» إلى جانب ناشطين ومهتمين، لكن ماذا عن غيرها من الجرائم التي ترتكب يومياً بحق تاريخنا وإرثنا على أيدي مجهولين في مختلف المناطق السورية وفي بلدان أخرى؟



التاريخي بأنه يضم المجموعة الأكبر من الفسيفساء في الشرق الأوسط (هيرفي بار - أ ف ب)

بقيادة ماكس مالومان، واستمر حتى 1963. وقد سبق أن وُجد في منطقتنا تمثال لأشور ناصربال الثاني في حالة ممتازة، إضافة إلى أسود ضخمة برؤوس بشرية وأجنحة، كما جرى تحديد أماكن قصور لشلمنصر الثالث وأشور ناصربال الثاني، واكتشف هنري لايارد المسلات السوداء العائذة إلى شلمنصر الثالث. لأثحة الآثار الهامة المكتشفة من تلك الحقبة طويلة جداً، لكن لا بد من الإشارة إلى أنها بمعظمها نُقلت إلى أوروبا.

هذه الحالة تطرح أسئلة جوهرية، أبرزها: كيف انتقلت القطع المسروقة من الشرق الأوسط إلى دور المزادات العالمية بهذه السهولة، ومن دون

في «متحف برلين» بعدما نُقلت كل قطعة على حدة عبر نهر دجلة إلى البصرة. وكما ألمانيا، استحوذت فرنسا على قطع عدة ووضعتها في متحف «اللوفر» عن طريق فصلها في الموصل. وفي سياق تأكيد عدم صحة ما ذكرته «بونهامز» عن تاريخ اكتشاف القطعة الأثرية في شرق سوريا، قال المصدر المذكور إن هرمزد رشام حفر فيها بين عامي 1853 و1854، قبل أن يأتي البريطاني وليام كينيت لوفتوس ويعمل من سنة 1877 إلى 1879. باختصار، المواقع الأثرية الأشورية لم تمس بعد ذلك على مدى 60 عاماً، إلى أن استأنف فريق «المدسة البريطانية للآثار» في العراق الحفر في 1949

وبطبيعة الحال، لا يمكن الركون إلى إحصاءات دقيقة لحجم عمليات التهريب، وقيمة الآثار المهربة التي قدر تقرير صدر في آذار (مارس) 2013 قيمتها بملياري دولار. الأمر الذي وصفه حينها مأمون عبد الكريم المدير العام للمتاحف والآثار السورية بأنه «خبر صحفي ليس دقيقاً»، بل «يندرج في إطار التنبيه إلى حجم المأساة التي تتعرض لها الآثار السورية على يد المجموعات الإرهابية المسلحة». أما وزيرة الثقافة لبانة مشوح، فقد قللت حينها من أهمية ما يجري تداوله في هذا السياق، مؤكدة أن «القصده من التأثير سلباً على موقع سوريا في التصنيف العالمي». وسواء تأثر هذا التصنيف أم لا، لكن المؤكد اليوم أن الآثار السورية ليست بخير، شأنها في ذلك شأن كل شيء سوري في ظل الحرب. الأمر الذي يبدو أن لدى منظمة «اليونسكو» ما تقدم حياله أكثر من «الإعجاب عن قلقها البالغ»، بشكل مستمر.

لا تفاصيل إضافية إذاً. لكن الواضح أن هذا العمل يسير بتنظيم دقيق، ووفق هيكلية «مافيوية» وفر لها الانفلات الأمني المطلق، وغياب سلطة الدولة، مناخاً «مثاليًا» لممارسة عملها في تهريب الآثار. وهو عمل يبدو مسلماً أنه لم يتوقف يوماً حتى أيام الاستقرار الأمني، شأنه في ذلك شأن جميع أعمال التهريب، لكن الوضع القائم في ظل الحرب أتاح «ازدهاره» بشكل أكبر. التقارير الصحافية التي تناولت هذه الظاهرة كثيرة، ويتضح من خلالها أن هذه الأعمال مورست، وما زالت، بكثرة، لا في مناطق الشمال السوري فقط. يشهد الجنوب أيضاً نشاطاً مكثفاً، وتقوم الحدود الأردنية بدورها على أكمل وجه. كما قامت الحدود اللبنانية بهذا الدور، حتى وقت قريب. ومن المعروف أن معظم المواقع الأثرية في سوريا، يقع في مناطق خارجة عن سلطة الدولة سواء في درعا ومحيطها، أو في ريفي حلب وإدلب، وفي دير الزور، وغيرها.